حال اللغة العربية

١) مقدمة:

قد يبدو الاهتمام بحال اللغة العربية مسألة أكاديمية نظرية بحتة ولا تشكل حالة تستدعي التأمل والدراسة والمتابعة من المؤسسات ذات العلاقة وفي مقدمتها مجمع اللغة العربية الأردني والجامعات والمدارس والإعلام، لكن إذا نظرنا إلى التغيرات التي تحملها ثورة الاتصالات والمعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي بحق اللغة العربية، وتَحَوُّلِ جزءٍ ملحوظٍ من الإعلام نحو اللهجة العامية، وتأثير التمكن من اللغة على مقدرة الطلبة في المدارس والجامعات في استيعاب العلم وإتقان مهارة التعلم والكلفة الاقتصادية الناجمة عن ضعف اللغة لدى الطلبة ولدى الفنيين الذين يتعاملون مع مختلف الأجهزة والمعدات التي أصبحت جزءاً من الحياة اليومية للمواطن، فإذا نظرنا إلى كل ذلك نجد أن متابعة حالة اللغة العربية ورصد التطورات التي تقع عليها أو حولها أو فيها تمثل رصداً لمسألة وطنية بامتياز ومتابعةً لأحد المحركات الرئيسية لإغناء رأس المال البشري وتحسين إنتاجيته بمردوداتها الاقتصادية وتعزيز مسيرة التقدم والإنجاز على مستوى الوطن بأكمله، وسوف نتناول في هذا التقرير المحاور ذات الأهمية في هذا الشأن.

تعاني اللغة العربية من مشكلات عديدة في مقدمتها تحدي اللغات الأجنبية ولا سيّما الإنجليزية، وضآلة حجم الترجمة، وضعف الإمكانات المتاحة للمؤسسات القائمة على شؤون اللغة، وضعف المحتوى الرقمي الموجود على الشابكة من حيث الكم والجودة، وبالتالي فإن ضعف التفاعل مع هذا المحتوى يحول دون تطوره. كما أن غياب المصطلحات الموحدة يعمل على تشتيت الجهود في المنصات الاصطلاحية. ومن هنا أصبح لزاماً على جميع المؤسسات ذات العلاقة وفي مقدمتها المجامع أن تسهم في تقديم ما ينهض باللغة للتعامل مع التحديات التي تواجهها اليوم، ونأمل أن يكون هذا التقرير مساهمة فعالة في تقديم بعض الحلول القابلة للتطبيق.

٢) العربية في مؤسسات التعليم العام

تحتل اللغة في مؤسسات التعليم العام أهمية كبيرة لأنها تمثل ساحة الانطلاق اللغوي والتربوي للأجيال الصاعدة، ونلاحظ فيها:

١. ضعف محتوى المناهج المدرسية من حيث النصوص المختارة؛ إذ تكاد تخلو من القيم والإبداع والأفكار الخلاقة والنصوص الجيدة.

٢. ضعف الاهتمام بمنهاج اللغة العربية إلى حد ما، خاصة من حيث إدراج كتاب (اللغة العربية- تخصص) مادةً اختيارية في المرحلة الثانوية لهذا العام.

٣. تقليص مهارة الحفظ لدى الطلبة بحيث أصبحت المساحة المخصصة لهذه المهارة ضئيلة مقارنة مع غيرها من المهارات.

٤. ضعف القدرات اللغوية لأغلب المعلمين في جميع مراحل التدريس.

٥. غياب اللغة الفصيحة عن قاعات التدريس غياباً يكاد يكون تاماً حتى في حصة اللغة العربية.

وقد نشأت هذه التراجعات أولاً بسبب عدم تأهيل المعلمين وثانياً بسبب النظر إلى اللغة على أنها مجرد أداة تواصل بالمفهوم السطحي وليست فضاء للتفكير.

ومن أجل تشجيع الناشئة على الاهتمام باللغة العربية:

- أطلق المجمع مجموعة من المسابقات الثقافية في الخط العربي والقصة القصيرة والتقرير الصحفي وغيرها، استهدفت الفئات العمرية في مرحلة التعليم العام والعالي.
- أطلق مسابقة الإنشاد الشعري على مستوى المملكة.
- أطلق مكتبة للأطفال في كل يوم سبت للقراءة والمطالعة مجاناً من العاشرة حتى الثالثة مساء.

٣) اللغة العربية في مؤسسات التعليم العالي

من المفترض أن تكون مؤسسات التعليم العالي من جامعات وكليات ساحة حية للعلم والتعليم والتفكير والإبداع في فضاء لغوي سليم قادر على استيعاب ذلك كله، غير أن الملاحظ أن اللغة العربية ضئيلة التواجد في مجالات عديدة:

أولاً: اللغة المسموعة

١. من الخطأ عدم استخدام اللغة العربية الفصيحة في التدريس في الكليات العلمية، إذ إن اللغة المستخدمة في هذه الكليات هي لغة هجينة تولدت من المزج بين العامية والإنجليزية والفصيحة، وهو ما جعلها لغةً لا تستجيب للمطلوب في الفهم والاستيعاب والقدرة على التعبير المعمق لدى الطالب.

٢. غياب قرار الدولة وجهود الكليات العلمية في تعريب التعليم، إذ إن الكتب المقررة والمراجع كلها بالإنجليزية، وهو ما يحدث فجوة كبيرة بين لغة التدريس الهجينة ولغة الكتاب المقرر والمراجع ويوقع الطالب في سوء الفهم وضعف الاستيعاب وعدم القدرة على التعبير عن الأفكار؛ لأنه يقرأ شيئاً ويسمع شيئاً آخر.

٣. استخدام المدرسين في الكليات العلمية اللغة الإنجليزية سواء في المصطلحات العلمية أو الكلام العادي، ويحلو لبعض أعضاء هيئة التدريس التحدث بهذه اللغة الهجينة على الرغم من وجود البديل اللغوي الفصيح.

٤. عدم التقيد بالمصطلحات المعربة على الرغم من تعريب كثير منها، ويصر بعضهم على استعمال البدائل غير العربية، مما يدل على عدم اطلاع المدرسين على النشاطات المجمعية في الأردن والعالم العربي، وهذا يحرم الطالب من فرصة الفهم عندما تغيب المصطلحات باللغة العربية.

٥. المراوحة الواضحة بين العامية والفصيحة في اللقاءات الإذاعية والتلفازية.

ثانياً: مهارة الكتابة

مع أن مهارات القراءة والكتابة والاستيعاب يجب أن تبدأ من الصفوف الأولى في المدرسة إلا أن مؤسسات التعليم العالي لا تحاول استدراك النقص في هذه المهارات، لذا نلاحظ عدم العناية بمهارات الكتابة، وافتقار مؤسسات التعليم العالي لكتب مرجعية في هذا المجال.

وتعاني العربية في مؤسسات التعليم العالي من:

١. عدم كفاية الساعات المعتمدة للغة العربية في مختلف التخصصات.

٢. قصور طرق الاختبار والتقويم عن تحديد المستويات اللغوية للطلبة، كي يتم تدارك المستويات الضعيفة.

٣. عدم تركيز خطط أقسام اللغة العربية على قضايا تخدم اللغة العربية وتواكب العصر، واقتصارها في معظم الأحيان على قضايا تراثية في اللغة.

٤) اللغة العربية في الإعلام والإعلان

اللغة هي الركن الأساسي في العملية الإعلامية في جميع محاورها ومرتكزاتها على تنوع وسائلها وتعدد وسائطها، وسلامةُ اللغة ورصانتها ووضوحها وانسجامها مع روح العصر السبيلُ الأمثل لإيصال الرسائل الإعلامية للجماهير الواسعة، غير أن واحداً من مهام الإعلام يتمثل في الارتقاء بالذوق العام إضافة إلى تعزيز دور العلم والعمل، ومن هنا فإن رفع سوية اللغة وتمكينها من الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع يساعد مكوناته على وعي واقعها، لتشكل بفهمها المشترك مواقف متناسقة أو متقاربة في قضايا الرأي العام فتدافع عنها وتصل إلى حلول مشتركة قادرة على النهوض بالمجتمع. إن ضعف لغة الإعلام يحول دون هذه الغايات، ودون معرفة الحقائق أو الوصول إلى الهدف.

وتتمثل مشكلات اللغة في الإعلام والإعلان بالآتي:

١. إنَّ جزءاً كبيراً من الإعلانات يكتب ويبث بالعامية أو بلغة أجنبية.

٢. ضعف لغة الإعلام وركاكتها في أحيان كثيرة وعدم مراعاة السلامة اللغوية فيما ينشر أو يبث.

٣. تَوَجُّه أكثر البرامج الإذاعية والتلفازية للبث بالعامية واستخدام لهجات بعيدة عن واقع المجتمع الأردني.

٤. غياب برامج الأطفال الناطقة باللغة العربية السليمة.

٥. صعوبة التحكم في وسائل التواصل الاجتماعي التي تعد منصاتٍ لشرائح المجتمع المختلفة ولا تمتلك في أغلبها الحد الأدنى من إتقان اللغة.

٦. ضعف الرقابة على المادة الفنية التي لا تستجيب لسلامة اللغة العربية أو الذوق

العام.

ومن أجل المساعدة في تصحيح هذه الحالة قام المجمع بعدد من الإجراءات، منها:

- تعميم قانون حماية اللغة العربية على المؤسسات المختلفة.
- متابعة تطبيق القانون في الدوائر الرسمية.
- توجيه كتب شكر للأطراف الملتزمة بالقانون، وتنبيه المحال المخالفة وتذكيرها بالقانون.
- عقد المؤتمرات الصحفية للحوار حول آليات تطبيق القانون.
- عقد ورش عمل مع الجهات المعنية بالقانون مثل غرف التجارة والصناعة وأمانة عمان ووزارة الصناعة والتجارة والبلديات وشركات الملكية الفكرية والمؤسسات الثقافية.
- عقد لقاءات فاعلة مع لجان نيابية ووزارية للعمل على تفعيل القانون.
- إجراء مقابلات تلفازية وإذاعية للتوعية بالقانون وأهمية اللغة في الحياة العامة.
- إنشاء إذاعة تَبُث بالفصيحة على مدار الساعة، وترددها (١٠٢,٩).
- تشكيل فريق للتواصل مع القائمين على أمور اللغة العربية في الجامعات الأردنية والمدارس للتوعية بأهمية اللغة وبيان دور المجمع في الحفاظ عليها.

هذا، وقد فاز المجمع بجوائز وطنية وعربية عن دوره في وضع القانون وتفعيله.

٥) تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها

ازدادت أعداد المراكز التي تدرس اللغة العربية للناطقين بغيرها خلال السنوات العشرين الماضية، وأصبح لديها طلبة من بلدان مختلفة. وحقيقة الأمر أن هذه المراكز تؤدي دوراً رياديا في تعليم العربية، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هناك نقصاً في الدراسات التي تتناول تقييم واقع تعليم العربية للناطقين بغيرها في المملكة الأردنية الهاشمية، ونوعاً من الضبابية التي تحيط بالأساليب المتّبعة في التعليم، إضافة إلى تعدد المرجعيات والجهات التي تقوم على هذه المهمة في القطاعين: العام والخاص. وفي جانب آخر هناك تفاوت في المناهج التي تُقدَّم في هذه المراكز وفي نوعية البيئة التعليمية والتعلمية التي تقدّم فيها هذه البرامج.

ومن أهمّ المشكلات الكبرى في هذا الشأن أن جزءاً من المتعلمين يطلبون تعلم العامية وليس الفصيحة ليكونوا قادرين على التعامل مع الجمهور مباشرة.

ومن أجل تحسين الأداء وتلافي المشكلات التي تعيق هذا النشاط المهم، سيكون تطبيق التوصيات الآتية مفيداً:

١. قيام جهة مركزية واحدة تشرف على مراكز تعليم العربية لغير الناطقين بها وعلى مناهجها، وتراقبها وتصدر تراخيصها، ويمكن أن يكون مجمع اللغة العربية الأردني هو الجهة المناسبة لذلك.

٢. توفير بيئة تعليمية يُراعي المنهاجُ فيها تعليمَ اللغة العربية السليمة بشكل أساسي وبجانبها اللغة العامية إذا طلب المتعلم ذلك.

٣. تأكيد الاهتمام بتدريب المعلم الذي يجب أن يكون واسع الأفق ومثقفاً وملمّاً بالطرق الحديثة لتعليم اللغات.

٦) حوسبة اللغة العربية

يعيش العالم اليوم في العصر الرقمي، وتشمل الرقمية جميع النشاطات الإنسانية في المجتمع ابتداءً من السياسة والاقتصاد مروراً بالعلوم وانتهاء باللغة والثقافة. ولأن اللغة هي الفضاء الذي يمكن أن تحقق فيه الحوسبة فإن متابعة هذا الأمر تعني الاستعداد للمستقبل.

أحرزت التطبيقات المختصة بحوسبة اللغة خلال السنوات الماضية قدراً من التقدم والنجاح غير أنها بحاجة لتعزيز الجهود والمثابرة والدعم المؤسسي والمالي. ومع هذا فلا تزال البحوث في حوسبة اللغة العربية غير مستقرة على ثوابت واضحة على صعيد المصطلحات والمفاهيم وطرق المعالجة.

ومن التوصيات في هذا الصدد:

١. العمل على تطوير مشاريع للأبحاث في مراكز البحث والجامعات والمؤسسات ذات العلاقة بحوسبة اللغة العربية.

٢. تحويل مشاريع الأبحاث لتقنيات قابلة لضمان حقوق الملكية.

٣. وضع ملخصات لمشاريع الحوسبة الرئيسية المطلوبة، والدعوة إلى تمويل هذه المشاريع وإيجاد فرق عمل تقوم على تطويرها، ثم إتاحتها لمن يشاء، ومن أهم هذه المشاريع:

- مشروع شبكة الكلمات العربية.
- وسم المدونات المشكولة.
- المحللات اللغوية (Analyzers): الصرفية والنحوية والدلالية.

لأن حوسبة اللغة عملية مستمرة ومتواصلة ومتجددة مع التقدم التكنولوجي يجب تكليف مؤسسات بعينها تقوم على حوسبة اللغة العربية لتصبح قضية وطنية وقومية. والمرحلة التي وصل إليها العلم والتقنية لا تحتمل ترك مسألة حوسبة اللغة العربية للتجريب هنا وهناك، ولا بد من إيجاد مؤسسات قادرة على حوسبة العربية، على أن تحظى هذه المؤسسات بالدعم الرسمي والمالي لنشاطاتها، لتقوم بوضع الأطر، وتنسيق النشاطات لعمليات الحوسبة، وما يرافقها من بحث علمي. ثم إتاحة ما وصلت إليه مشاريع البحث والتطوير لمن يريد أن يبني عليه تطبيقات تقنية.

٧) اللغة العربية والتواصل على الشابكة والهاتف المحمول

من الملاحظ أنه نتيجة للأمر الواقع أصبح لدينا:

أ- ثنائية لغوية، وتتجلى في استخدام مفردات إنجليزية إلى جانب العربية، وكتابة النص العربي أحياناً بالأبجدية الإنجليزية.

ب- ازدواجية لغوية تتجلى في مزاحمة اللهجة العامية للغة الفصيحة.

ج- ظاهرة الضعف اللغوي في جميع مجالات اللغة.

د- ارتفاع نسبة النصوص غير الفصيحة في المواقع الإخبارية.

هـ- طغيان اللهجة العامية في الرسائل القصيرة.

و- ظهور مزيج من اللغة والأشكال التعبيرية والعلامات الإيحائية في جميع أنواع النصوص على تفاوت في المقدار.

وفي هذا المحور عقد المجمع شراكات مع الجامعات لأنها تزخر بالطاقات الطلابية

التي إذا وُظِّفت ستكون أكثر فاعلية من غيرها. وقد عقد شراكات مع الجامعة الأردنية والجامعة الهاشمية الناشطتين في هذا المضمار لدعم زيادة محتوى اللغة على الشابكة.

٨) امتحان الكفاية في اللغة العربية

نجح المجمع في إطلاق امتحان الكفاية المنبثق عن المادة العاشرة من قانون حماية اللغة العربية رقم (٣٥) لعام ٢٠١٥م.

الواقع:

- صدر للامتحان نظام رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٦م وعُدّل النظام عام ٢٠١٩م، وصدرت تعليماته بموجب قرار مجلس المجمع رقم (م ل ع/ ٢/ ٢٤٤١) ونشر في الجريدة الرسمية.
- تقدم للامتحان منذ بداية عام ٢٠١٨م حتى الآن ما يزيد على عشرين ألف متقدم من كافة التخصصات.
- عُقِد الامتحان بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية لعدة دورات.
- يعقد الامتحان الآن في ثلاثة وعشرين مركزاً في وزارة التربية والتعليم.
- وقّع المجمع مذكرة تفاهم مع رابطة علماء الأردن ليشمل الامتحان الأئمة والخطباء، وليتلقوا دورات في اللغة العربية حسب المستويات.

وفي هذا الشأن يمكن التوصية بضرورة أن يصبح اجتياز امتحان الكفاية واحداً من متطلبات التوظيف في القطاعات الرسمية والأهلية والأكاديمية.

٩) الالتزام باستخدام اللغة العربية وفق القانون

حقق المجمع في هذا الصدد تقدماً كبيراً في إصدار قانون حماية اللغة العربية رقم (٣٥) لعام ٢٠١٥م، إلا أن العربية ما تزال تواجه تحديات كبيرة في هذا الصدد، منها:

١. عدم إصدار نظام لهذا القانون حتى الآن.
٢. غياب التدقيق اللغوي للكتب الصادرة من بعض المؤسسات القائمة على النشر.

٣. عدم إلزام الدولة للمشاركين في المؤتمرات الرسمية أو الاتفاقيات الدولية بالتحدث باللغة العربية، وفي هذا مخالفة صريحة للقانون.

٤. عدم تدريس العلوم بالعربية في الجامعات.

٥. إهمال الفصيحة على حساب اللهجات العامية في الإذاعات وقنوات التلفزة.

١٠) خاتمة:

إن اللغة هي ركن أساسي في التعليم والتكنولوجيا والثقافة والتواصل والإبداع، وقيمة اقتصادية كبيرة، إضافة إلى قيمتها الوطنية والقومية. ولا يزال أمام اللغة العربية الكثير من الجهد سواء في المصطلحات أو الحوسبة أو التزام الإعلام والتعليم بها أو غير ذلك من نشاطات. كما أنه لا بد من التوافق على مؤشرات رقمية لقياس التمكن من اللغة العربية لمختلف الفئات، إضافة إلى دعم وتشجيع التأليف والنشر والترجمة في كل مجال، وتأهيل المعلمين والأساتذة لجعل العربية السليمة لغة المؤسسة التعليمية، وعودة الإعلام إلى اللغة العربية السليمة.